دور الجامعات
في تطوير وتنمية المجتمع

د. ساجد شرقي
مركز الدراسات الإيرانية/ جامعة البصرة

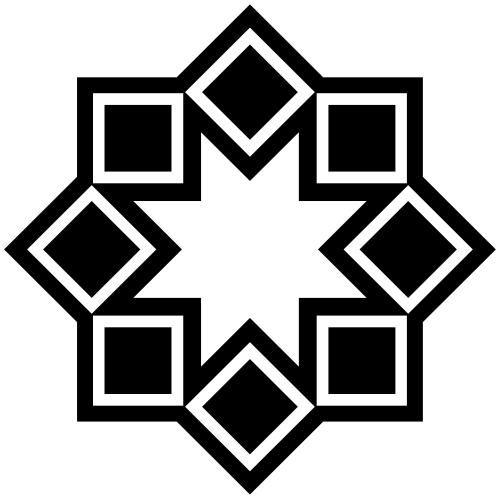

المقدمة

١-١ اهمية الموضوع

لقد اضحى عالم اليوم ، وبسبب التقدم السريع والمضطرد على مستوى الدولة والمجتمع ، تسعى جميع الدول المتقدمة منها والنامية الى تحقيق اهدافها التنموية وتقديم خدمات افضل على كافة الصعد ، ولا يتأتى ذلك الا اذا تضافرت الجهود نحو تحقيق الاهداف ، ولا يغيب عن بال احد الدور الهام الذي تلعبه الجامعات في تحريك التنمية لان الجامعات هي ارفع المؤسسات التعليمية التي يناط بها توفير ما يحتاجه المجتمع وعمليات التنمية فيه من متخصصين في مختلف مجال التنمية ، وهي تمثل المراكز الاساسية للبحوث العلمية والتطبيقية التي بدونها يصعب احداث اي تقدم معرفي اواقتصادي او اجتماعي حقيقي ، اضافة الى ذلك فأن الجامعات تسهم في التنمية الشاملة بما تقدم لمجتمعاتها من امكانات وخبرات للتعليم والتدريب المستمر، فضلا عن انها تتحمل مسؤولية فريدة تجاه الخدمة العامة في المجتمع فعليها التزاما بان توسع من نطاق المشاركة الفعلية بحيث لاتقتصر على الطلبة والكليات ، فالتعليم العالي يحرص على ان يوفر الاساليب التي تعد كمختبرات من خلالها يتم اختيار الاتجاهات الفكرية المعاصرة ، ويمكننا القول ان التعليم العالي ملزم لتقديم الخدمة للمجتمع ، بل وتشارك بنشاطاته باعتباره مؤسسة اجتماعية يثر ويتأثر بما يحيط به من مناخات .

ان هذه الصلة الوثيقة تفرض على الجامعات ان تحدث دائما في بنيتها ووظائفها وبرامجها وبحوثها تغيرات تتناسب مع التغيرات التي تحدث في المجتمع المحيطة به ، وكما ان الجامعة اكثر التحاما بمجتمعاتها ، كما هي اكثر قدرة على الاستجابة الى مطالب المجتمع ، وهذه العلاقة تفرض على التعليم الجامعي ان يكون وثيق الصلة بحياة الناس ومشكلاتهم وحاجاتهم وامالهم بحيث يصبح الهدف الاول للتعليم الجامعي تطوير المجتمع والنهوض به الى افضل المستويات العلمية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية ..الخ .

ومن هنا تأتي اهمية البحث المطروح كون التعليم العالي سيظل اساس النهظة باعتباره ركنا اساسيا من اركان بناء الدولة العصرية والمتعلمة القائمة على الفكر المتطور الجديد وعلى المشاركة المجتمعية في اطار الايمان المتزايد بان التنمية البشرية هي احدى الدعائم الرئيسية للتنمية الشاملة بابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهذا بطبيعة الحال يتيح في نتائجه مزيد من الاندماج مع العالم الخارجي ويعزز من الانفتاح على الحضارات والثقافات بين المجنمعات .

١-٢ مشكلة البحث

من المعروف ان اي ظاهرة ترتبط ارتباط عضويا مع المجتمع تتبع من تفاعل مجموعتين من المتغيرات ، الداخلية والخارجية ، وهذا ينسحب على دور الجامعات في البيئة التي تكون فيها على اعتبار ان الجامعات تتباين في ادوارها من مجتمع الى اخر وحسب طبيعة الانظمة السياسية التي تحتظن الجامعات ، ومن هنا تاتي مشكلة البحث المطروح حيث قد تنشأ ازمة الجامعات في بيئة النظام السياسي الذي يهيمن على مؤسسات التعليم وذلك عندما يكون القائمون على الحكم لايهتمون في التعليم مما ينعكس سلبا على المجتمع وهذا بطبيعة الحال يعرقل اهداف الجامعة ورسالتها العلمية ، وربما تحولها الى ادات تكريس ذلك النظام واضفاء الشرعية عليه لتستطيع مواجهة المحيط الخارجي في البيئة الاقليمية والدولية ، في حين استقلالية الجامعات هام في اظهار القيمة التي يلتقي لديها كل

شيء مباشر لصالح الحضارة الخلاقة ، حيث يزدهر التعليم في معناه الاعمق للكلمة ، كون الجامعة هي جمهرة من العلماء والطلاب منشغلة بواجب البحث عن الحقيقة .
وفي ضوء هذين المتغيرين تبرز كثير من التساؤلات حول الجامعات ودورها في المجتمع ولعل من اهمها : ماهي اهمية الجامعة وما هو دورها ؟ هل ينبغي ان تقود الجامعة المجتمع ام ان تتبعه ؟ ماهي وظيفة الجامعة ؟ ماذا يجب ان تفعل لمواجهة تلك الاشكالية لتؤدي دورها الايجابي الكامل ؟ وماهي جدليات العلاقة بينها وبين النظام السياسي من جهة وبين مشروعها العلمي من جهة خرى ؟ للاجابة على هذه التساؤلات ومحاولة حل الاشكالية المطروحة فان التحليل الذي يرد هنا يعتمد على دراسة العوامل ذات الاثر الاكبر في نظرنا وعلى السلوك التي تركن له الجامعة وامكانية تعزيز مواقفها ازاء تلك التحديات وصولا الى جودتها وتلبية احتياجات المجتمع .

١-٣ فرضية البحث

من اجل فهم طبيعة الدور الذي تلعبه الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع نرى ضرورة الارتكاز على مفاهيم اساسية تشكل محورا لفرضية بحثنا مفادها (ان تحديد الاهداف التي تقوم عليها الجامعات لابد من ترتيب نظام متكامل مستقل للتعليم العالي يضمن الاصلاح المتجدد والمستمر ، يؤدي الى الاندماج مع المجتمع لتنمية القدرات والمهارات بالشكل الامثل)

١-٤ هيكلية البحث

يتوزع هذا البحث على عدد من الفقرات : الفقرة الاولى تتناول المقدمة ، اما الفقرة الثانية فتتصرف الى العلاقة بين الجامعات والمجتمع والدور الذي يمكن ان تؤديه الجامعات في التغير والبناء و التنمية البشرية وسوق العمل ومدى امكانية الجامعات في تلبية حاجات المجتمع والاثر الذي يمكن ان تتركة في تحقيق الرفاة الاجتماعي والاقتصادي ، اما الفقرة الثالثة فتتصرف الى تتبع ازمة الجامعات العراقية ومعوقات ادائها وسبل معالجتها ، اما الفقرة الرابعة فتتصرف الى معالجة كيفية انهاض الجامعات وتطويرها ودمجها في المجتمع ، وبالاضافة الى هذه الفقرات اثرنا ان نضع رؤية مستقبيلية في الفقرة الخامسة عبر الخاتمة والتوصيات المقترحة .

٢- العلاقة بين الجامعات والمحتمع

٢-١ أهمية الجامعات

لقد بات من المعلوم أن الجامعات لا يمكن أن تؤدي دورها الكامل في التغيير بدون تحقيق التفاعل بين الفرد من ناحية والبيئة الاجتماعية من ناحية أخرى ، كون تلك العلاقة تقوي المهارات وتذكي الابتكار لدى الفرد نظرا لما للتعليم الجامعي أبعاد اجتماعية واقتصادية ونفسية وثقافية ، فضلا عن كونه عملية مستمرة ليست مرتبطة بزمان ومكان وجيل معين (١) ، لهذا فأن التعليم الجامعي له أثرا ايجابيا في مجتمعنا ، فهو يساعد في تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة من السكان وتيسير فرص العمل للأفراد وترفع مستوى معيشتهم ، فضلا من إنها (الجامعة) تنتج كوادر تسهم في صنع السياسات للدول كما تسهم في صنع القرارات السياسية أو نقدها ، فالجامعة وفق هذا المعيار تؤدي بالضرورة إلى كل الوظائف التي يفرضها المجتمع ، لذا فان نشأتها يمكن أن تعود إلى عاملين أساسيين : الأول رغبة الشعب الأكيدة وإصراره الثابت على تحصيل العلمي الذي يتحقق بمتابعة للتعليم العالي في الجامعات سواء كانت داخل القطر أو خارجه ، والثاني هو إدراك النظام السياسي الوطني بأن احتياجات الشعب وأولياته التعليمية تحتم إيجاد مؤسسات وطنية للتعليم العالي في عموم البلد . وهذا ما

يفسر تسارع ازدياد الجامعات بمختلف التخصصات لتلبي الطلب الاجتماعي الشديد على التعليم من قبل المجتمع وارتفاع تكاليف التعليم العالي في الخارج في ضوء انخفاض مستويات المعيشةفضلا عن صعوبة السفر والتنقل للخارج بسبب المعوقات التي فرضتها الأنظمة السياسية المتعاقبة لإدارة البلد .

ولعل هذه الأسباب مجتمعة فضلا عن الاستلاب الثقافي والسياسي الذي مارسته السلطات المتعاقبة على المجتمع العراقي لعقود من الزمن ترك أرضية هشة لواقع التعليم في العراق (٢) فقد اخترقت الجامعات العراقية لتحويل مسارها العلمي لخدمة سياسات ترفد السلطة وتسهم في توجيه الرأي العام المحلي والعالمي بما يعزز دورها انذاك بعيدا عن طبيعة العلاقة بين هذه المؤسسة والمجتمع الذي أنشأها ، مما شكل ذلك عدم استقرار المؤسسات التعليمية في ظل أجواء القلق وامتناع الأداء العلمي الموضوعي وعدم الاستقرار ، وما لبثت أن تتحول هذه المؤسسات بيئة لعناصر الشغب والمليشيات والتيارات السياسية وبالتالي حكمتها في كل إجراء أو قرارات وفعاليات تلك المؤسسات التعليمية بالرغم من التقدم النسبي الذي يشهده البلد على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية .

إن إدراك الواقع التعليمي لم يكن مقصورا على التربويين وحدهم إنما هو واجب يخص كل من يهتم بشعبه ومصيره فالتعليم هو ثروة كبيرة لا تقدر بثمن ، ومن هنا يجب أن تسعى الجامعات لتحديث نظم التعليم كي تواكب التطور العلمي ولتبتعد عن المسار الذي يتجه نحو التدهور المخيف في مستوى التعليم الجامعي من ناحية ومن ناتج هذا التعليم من ناحية أخرى .

٢- ٢ دور التعليم العالي في التنمية البشرية وسوق العمل

إن التعليم العالي هو عملية صناعة لأجيال المستقبل وان استثمار هذا النوع من الصناعة هو أفضل أنواع الاستثمار وأكثرها فائدة لان المؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في كافة المجالات (٣) ، ويختلف دور الجامعة في هذا المجال من بيئة إلى أخرى ، فالجامعات في الدول المتقدمة على سبيل المثال والموجودة في بيئة صناعية تهتم بالتخصصات الصناعية وان الجامعات الموجودة في بيئة زراعية تهتم بتخصصات وبحوث تهتم بتحسين المجال الزراعي ، وهذا ما يدلل أهمية ما يمكن للجامعات أن تفعله في تطوير المجتمع على مختلف الصعد وما يمكن أن تفعله للبيئة التي تكون فيها ، فضلا عن قدرتها على التنافس الذي يمكن أن تحدثه إضافة إلى إمكانية قيادتها للتغيير الاجتماعي والتنوع ، فإذا فقدت الجامعة هذه القدرة فسوف تحمل بذور دمارها .

ومن هنا يمكن القول إن أهمية الجامعة ليس في مجال التدريس والبحث العلمي فحسب بل تستند على أهمية الجامعة ودورها في المجتمع وإخراج قيادتها وكوادر جديدة ولكي تقوم الجامعة بدور أفضل في خدمة المجتمع لابد للجامعة ان تضع تصور واضح المعالم حول كيفية تلبية حاجات الفرد والمجتمع والتفكير في البرامج التي تقدمها من خلال الأقسام المختلفة ، وهذا يقودنا إلى متطلبات وحاجات السوق التي تشكل جزءا أساسيا وحاسما من متطلبات وتنمية المجتمع الذي يسعى باستمرار للتفاعل مع عالم يتغير وتتبدل متطلباته وحاجاته وأدواته وأساليبه والياته بشكل متسارع (٤) ، وعليه فان دور التعليم العالي في أسواق العمل وفي المجتمع ككل ليس فقط بإعداد الطالب الإعداد السليم ليكون مواطنا صالحا خادم لوطنه بالشكل الأمثل وليكون منافسا رابحا في أسواق العمل إنما يجعل البحث العلمي الذي تنجزه مراكز ومؤسسات التعليم العالي احد أهم مدخلان لتنمية المجتمع سياسيا وتربويا واقتصاديا واجتماعيا ، بالإضافة إلى تنشيط الآليات النوعية الضرورية لأسواق العمل من اجل تمكينها من تحديث بناها الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية ...الخ ، وعلى هذا الأساس فان تعزيز جودة التعليم تشكل هاجسا عند النظام السياسي ، كما هو هاجسا للجامعات والجهات ذات العلاقة في المجتمع ، مما

دفع هذا إلى أهمية التعليم وتفعيل دوره في إعداد نظام يتحقق من خلاله الجودة التي تعتمد على بنية نظام متكامل للمؤسسة التعليمية . وهذا يتطلب طبعا تغير الأسس التقليدية التي يرتكز عليها التعليم العالي ، ويتطلب استجابة للمتغيرات والحاجات البشرية من خلال استحداث برامج جديدة ومرنة تلبي متطلبات تطوير ومهارات الموارد البشرية وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية وكذلك المتغيرات في سوق العمل مما يجعل التعليم العالي قادرا على التأثير الجدي في المجتمع عبر تطوير العمل البحثي وتكوين المعرفة وإنتاجها ثم نقلها إلى المجتمع لكي تصب في خدمة الإنسان والمواطن والوطن والأمة ، فالترابط العضوي بين التعليم العالي وسوق العمل هو معيار نجاح مشروع إعادة تنظيم التعليم العالي (٥) ونعتقد إن ذلك يسهم في حل الصراعات والتي قد تنتج بسبب الحصول على الشهادات الجامعية ثم الانضمام إلى البطالة في المجتمع ليكون هذا الإنتاج يسهم في معانات المجتمع بدلا من ازدهاره.

٢-٣ ما يجب أن تفعله الجامعة في مجال التنمية البشرية

إن نشاط الجامعة يمكن أن يبوب في مجالين : المجال المعرفي القائم على التدريس الذي يقوم بدوره بنقل المعرفة إلى أجيال المستقبل والبحث العلمي الذي يقوم بزيادة المعرفة وتحديثها و المجال الاجتماعي بمعنى المساهمة بفعالية وايجابيته في تلبية وحاجات الفرد والمجتمع الفورية والمستقبلية من كوادر بشرية متخصصة في مجالات متنوعة ، وهنا يجب تشجيع الجامعة على القيام بدراسة المشاكل وتحديد الحاجات والمهارات والأولويات التي يواجهها المجتمع حتى يسهل معالجتها ، وإذا لم تقم الجامعة بالوقوف على مشاكل المجتمع وعيوبه ونواقصه ولم تقم على حلها وعلاجها فلا فائدة منها (٦) فلما تتأثر الجامعة بالمجتمع الذي تكون فيه يجب عليها أيضا أن تقود وتؤثر فيه ولا تخضع لهيمنته وتتحمل مسؤوليتها في عملية التغيير ، فنجاح الجامعة في اي مجتمع مرهون بمدى تفاعلها معه والاقتراب منه ، ولابد من تحديد المشاكل والثغرات وبالتالي إيجاد الحلول ، ولعل تطوير نظام جودة التعليم يعزز من استقلالية الجامعات ومن ثم يعزز من انفتاحها وتحسنها باستمرار ، وربما يسهم تحفيز مؤسسات التعليم العالي من خلال إنشاء جوائز للجودة ومنحها سنويا لأفضل مؤسسة أو كلية أو مركز بحثي او للطالب الجامعي الأكثر تفوقا وكذلك لأفضل أستاذ جامعي فضلا عن إنشاء وسام الجودة ومنحها لأفضل برنامج دراسي جامعي ولأفضل بحث جامعي تتولى إعداد المعايير العلمية المتعلقة بهذه الجوائز .

إن عملية التخطيط لاستثمار الطاقة الكامنة في التعليم العالي بأسلوب علمي يطور القوانين وسبل التخطيط والتنمية والاعتماد والإشراف وتوافر المواد والمراقبة والمحاسبة في مجالات التعليم العالي من اجل التحكم في اتجاهاته الكمية والنوعية ، بحيث يتم تصميم وتطوير واعتماد مواصفات ومعايير تنموية لتشجيع وتوسيع وتنوع وتوازن وتجديد التعليم العالي وتحقيق جودته كونه الإطار الأعلى للتنمية البشرية (٧) والنهوض بالأوطان على الصعد كافة ، ولابد أن يقاس مدى الالتزام بهذه المعايير بطرق وأدوات أكاديمية دقيقة وموثقة لقياس جودة التعليم ولضمان توجيهه وتحسين نوعيته باستمرار من اجل :

- تمكن حامل الشهادة من تقدم صفوف المنافسين ، وولوج سوق العمل وجعل المؤسسة التعليمية قادرة على رفد سوق العمل من خلال تخريج كادر كفء يستطيع موائمة التكنولوجيا الحديثة وتحديات العولمة .
- تمكين الدولة من مكافحة رداءة التعليم التي تدفع بحملة الشهادات الذين يرفضهم سوق العمل نحو البطالة .
- إعداد نظام تعليمي مطابق والمعايير والمتطلبات التنظيمية والقانونية وتلك التي يحددها الطالب وسوق العمل والجهات الأخرى ذات العلاقة .

– استيعاب الخريجين الجدد من خلال تعريف سوق العمل بمؤسسات التعليم العالي وبرامجها الدراسية ونظمها الأكاديمية وشهاداتها ومؤهلات وخبرات خريجيها ، لان ذلك يسهم في خلق فرص العمل تخطط له الدولة بعد التنسيق بين وزارة التعليم العالي والوزارات الأخرى ، ليظمن ذلك مواصفات المنتج التعليمي والعمليات المرتبطة به لتمكين مؤسسة التعليم العالي من تزويد سوق عمل متغير باستمرار بموارد بشرية متجددة وتملك المرونة والقدرة على الإبداع والابتكار في بيئة اقتصادية ويتوسع حجم البني التي تديرها البرامج الالكترونية .
– تبادل المعرفة والخبرات بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الأخرى ، وهنا يمكن تصور في هذا السياق أساتذة الجامعة لتاج أبحاثا علمية أو دروسا تطبيقية في أرجاء المؤسسات الإنتاجية ، وبالمقابل أيضا يمكن تصور كوادر مؤسسات القطاع الخاص يدرسون في المؤسسات التعليمية وينفذون بعض مشاريع المؤسسة التي ينتمون إليها ويجرون الأبحاث التطويرية لمنتجاتهم في مختبرات مؤسسة التعليم العالي .
– فتح أبواب مؤسسات القطاع الخاص والعام أمام تدريب مكثف للطلبة خلال تحصيلهم الدراسي تأهيلا لانتقالهم اللاحق من المجال الأكاديمي إلى سوق العمل .
– تشجيع الأعمال البحثية والتطويرية المشتركة بين الاكادميين الأساتذة والطلبة والاقتصاديين والصناعيين وتعزيز الثقة في البحث العلمي الجامعي وإيجاد التمويل للمشاريع البحثية لمصلحة القطاعات والتي تنفذها مؤسسات التعليم العالي والتي تعود بفائدة مشتركة للطرفين .

إن هذا التعاون الايجابي والترابط العضوي بين مؤسسة التعليم ومؤسسات الدولة الأخرى يسمح بتحديث مهارات أفراد الهيئة التعليمية ، كما يسمح بإيجاد الحلول لتمويل مؤسسات التعليم العالي وتمكينها من تجهيزها بالتكنولوجيا الحديثة التي تتماشى مع حاجات سوق العمل الذي ينعكس ايجابا على المجتمع بكليته و لتضعها في تصرف طلابها الذين سيصبحون هم أنفسهم في الغد القريب الموارد البشرية التي ستتولى تطوير الامكانيات والقدرات وتحقيق التنمية على كافة الصعد .

٣– أزمات الجامعات العراقية

٣– ١ الجامعات العراقية وإشكالية الأداء

من الشروط الأساسية لفهم إي ظاهرة لابد من معرفة جوانبها وتحديد إبعادها وتجزئتها ، ولما كانت المؤسسات الجامعية صاحبة المسؤولية الأولى في التحليل والتنظير و في نفس الوقت هي تعاني من التخلف ! هنا تبرز اشكالية لابد من دراستها والمعوقات التي تحول دون القيام بدورها الحضاري في المجتمع ، ولا تنفصل أزمة الجامعات عن غيرها من مؤسسات المجتمع ، إذ عانت من إشكالية عملية في مفهوم المؤسسة ذاتها (٨) ، فإذا كانت المؤسسة كمشروع منتج تحول في العقود الأربع الماضية من إلية إبداع في المضمون إلى هيكلية في إطار شكلي تحولت إلى عائق يحول دون بروز الإبداع الفردي في إطار الجماعة بسبب الاستلاب الفكري والثقافي الذي شهده بلدنا عبر حقبة مظلمة من تاريخه ، فتحولت المؤسسة التعليمية داء يقتل روح الإبداع لدى الفرد المنتمي إليها ، بل والأخطر من ذلك صارت هذه الجامعات عائقا أمام البحث العلمي والإبداع بتحطيم الطموح العلمي والروح الإبداعية لدى طلبتها وأساتذتها من خلال القيود المفروضة والروتين القاتل ، فأصبح المتميز من العلماء متميزا بجهده الخاص وفضله على الجامعة أكثر من فضلها عليه ، وغدت الجامعة تفتخر به بدل أن يفتخر هو بالانتساب إليها ، هذه المعوقات والمشكلات يمكن إرجاعها إلى مجموعة من الأسباب :
أولا – مشكلة في نية النظام الذي كان يهيمن على مؤسسات التعليم العالي والجامعات وذلك عندما يكون القائمون على الحكم يخشون قيمة العلم وأهمية تطوير المجتمع وتقدمه ، فهم يعتقدون إن الجامعة والمؤسسات التعليمية عموما عندما تأخذ استقلالها العلمي والإداري تشكل خطرا على سلطتهم

ومناصبهم فتصبح الجامعة والمؤسسات العلمية تستهدف (٩) وهنا يتم تخليف الجامعة وتحطم قدرتها وتحويل مهمتها إلى تركيز رسالة النظام القائم وهنا تصبح الجامعة عالقة بجناح من أجنحة السلطة الحاكمة التي لا تبقي صغيرة ولا كبيرة إلا وتدخلت فيها وهذه مشكلة بنيوية ترتبط بطبيعة النظام القائم المشرف على الجامعات .

ثانيا- مشكلة في التنمية التي تباشر المسؤولية في المؤسسات الجامعية ، فهم أما أداة طيعة بيد السلطة المشرفة ، وهنا ينصب بما يحفظ لهم الاستمرار في مقامهم ومناصبهم ، أو لا يملكون الأهلية التي تؤهلهم للعب دور إصلاحي نظرا لطبيعة التكوين الذي تلقوه والذي لا يسمح لهم بتجاوز ما رسم لهم ، وفي هذه الحالة ان المخلص لرسالة الجامعة إما كان فاقد للشخصية الجريئة أو للأهلية العلمية ، ومن جمع بينهما لاقى بما يحاك من شراك يختار أداء رسالته بشكل فردي بمعزل عن المؤسسة التي ينتمي إليها أو يلجأ إلى جامعة تقدر جهوده وعمله (١٠)

ثالثا- مشكلة طبيعة أهداف الجامعة ورسالتها العلمية ، فهي كانت أداة من أدوات تكريس السلطة القائمة انذاك تستخدم لاضفاء الشرعية عليها ، وهذا يفقدها بطبيعة الحال أهم شروط من شروط نجاحها وهو الاستقلال عن أي مؤثر خارجي الذي تدخل على الدوام في طبيعة رسالتها العلمية ، ولم تعد مناهجها لتخريج باحثين يواكبون أخر ما استجد في مجال ابداعهم ، إنما تخرج من يملا الفراغ وربما بحد ادني من المعرفة التقليدية (١١) ، وعليه لا يمكن اعتبار الجامعات مؤسسات بحثية بقدر ما تحول معظمها إلى مراكز وظيفية لمعظم الأساتذة والإداريين وحتى الدراسات العليا فهي في معظمها تعاني من إشكالية أعمق حول صلتها بالبحث العلمي .

٣- ٢ البحث العلمي بين التجدد .. وقيود التراث .. وإفساد الجامعات

إن التكرار والتشابه واجترار التراث جمعا وتصنيفا وإعادة إنتاج هو السمة البارزة في البحث العلمي لجامعاتنا العراقية ، فضلا عن القطيعة بين موضوعها وبين العصر الذي تعالج قضايا الماضي ، أما الناتج التي تتوصل إليها معظم البحوث هي وصفية أكثر منها تحليلية ، مما يجعلها بحث للماضي ..في الماضي .. من اجل الماضي ! وعناوين المواضيع والية تسجيلها يتم عشوائيا ، فلا توجد خطة بحثية في الجامعات من خلالها يتم توجيه البحوث وتكاملها ، وان وجدت فهي شكلية تعبر عن الأزمة الأكثر تعقيدا في مفهوم البحث العلمي واليته (١٢) ربما يبدو هذا التعبير غريبا فالبحث العلمي عنوان واضح لا يحتاج إلى تعريف أوتأطير ، لكن ما يقدم تحت هذا العنوان يدعو لإعادة النظر في مفهوم البحث العلمي ، فالمعهود أن يقدم البحث العلمي إضافة نوعية في مجاله فيكون جديدا أو تجديدا في مجاله ، لكن واقع الحال إن معظم ما يقدم لا يعالج إشكالية وهذا يعني هناك ثمة افتقاد الاكتشاف الجديد ، فالمعرفة هي تكاملية وتراكمية ، وكلما كان البحث إشكاليا كانت نتائجه جديدة (١٣) والجدة لا تعني الإضافة بقدر ما تعني العمق في فهم القضية وتحليلها ونقدها ، وهذا العمق لا يأتي من صراحة السؤال الذي يستبعد إي خلفيات ، انما يجب ان يعتني باستواء مختلف الأجوبة في نظر السائل مما يعني إن عقيدة السائل وقضيته المتعلقة بموضوع البحث ينبغي أن تكون حيادية في نقاش الموضوع ، هذه الحيادية التي هي شرط أساسي في موقف الباحث لموضوعه .

وبطبيعة الحال عندما كانت الجامعات مؤسسة ملاصقة لمؤسسات المجتمع الأخرى فالبحث لا يكون إلا انعكاس لمتطلبات المجتمع الذي يسوقه الباحث كونه هو الأخر ينتمي إلى ذات البيئة الاجتماعية ، ولكن ما هي الإشكالية التي تواجهها مؤسساتنا في التعليم العالي ؟

إن المؤسسة التعليمية في المنظور العام ما هي إلا (الواجهة) الأمامية اللامعة ، وفي حقيقة الأمر أن منظورها الجانبي تغزوه الشروخ لتأكل المؤسسات الملاصقة لها ، فقد استبدل مركز الثقل والاستقرار بما فيه من قوانين وأعراف عريقة استبدل ذلك بالتردد وغياب الحد الأدنى من الاستقرار ثم بدأت عوامل الضعف بطريقة اختيار القيادات الجامعية فقد الزمت توافر شرطين لتبوء هذا المنصب هما (١٤)

– القدرة على القضاء على فعاليات الطلبة ونشاطهم الحر وخصوصا الذي لايتوافق والسياسات التي ترسمها السلطة المناهضة للسياسات

– قمع أعضاء هيئة التدريس ذوي الرؤى المختلفة مع النظام القئم وتهميش القانون مع تقوية الدور السلطوي ، أدى هذا إلى هز الدعامات الأساسية للأستاذ الجامعي وتصادمها مع بعض مصحوبة بانكسار الذات وفقدان الثقة لاسيما وان مكافئة المؤمنين بقبضة الحكومة القوية عززت الفوارق وصار المرؤوس اكفأ من رئيسه وفي ذات الوقت هوتابع له ! فضلا عن عدم تقدير الدولة للأستاذ الجامعي في الوقت الذي يقدر القاضي والضابط ورجل الامن ..الخ والوظائف التعبوية التي تشكل قوة في الميدان التعبوي في حينها (١٥) إن هذا الوضع بطبيعة الحال لا ينسجم وطبيعة عمل الجامعات وأهدافها ففي الجامعة يجب أن تعرف معنى الكلمة كونها الحد الفاصل بين نهاية التفكير وبداية التجدد والجامعة أيضا منارة المجتمع ومصنع التفكير ، فأساتذتها إن اخلصوا صاروا ورثة الأنبياء ولواء القادة وهم الحكم العدل في قضايا المجتمع ، أليس أساتذتها قضاة غير متوجين بوشاح القضاء ؟ يعلمون طلابهم أسس العدل للعمل به مستقبلا عند الاحتكام ، لكن للاسف لم يصلح حال الجامعات العراقية من تلك التركة الثقيله الى هذه اللحظة.

عندما يكثر الحديث عن إفساد الجامعات فتلك مشكل يجب الوقوف عندها وان لم تعالج سوف يتهاوى حصونها ويتهاوى السياج الذي يحافظ على كيان الوطن ، ومن المعروف إن أهمية الجامعة لا يمكن أن تتضائل إلا في ظل الأمية والجهل وغياب الوعي (لقد سال ديغول عن حال الجامعة عام ١٩٥٨ وهو في طرقه إلى حكم فرنسا ولما أجابوه إن الجامعة الوحيدة التي ما زالت بخير في فرنسا قال على الفور ألان استطيع أن احكم فرنسا)) (١٦) وفي رواية ثانية تعزز هذا الاتجاه (إن عبد الناصر في عام ١٩٥٥ طلب من محمد حسنين هيكل أن يذهب إلى أستاذ الجيل احمد لطفي السيد ويعرض عليه رئاسة الجمهورية لرؤيته المحددة في الإصلاح ومستقبل مصر وتطوره التي تعتمد على أمرين لا ثالث لهما –الجامعة والبرلمان– ولان لطفي السيد يعرف قدر نفسه وقدر الغاية التي يمتهنها ودورها في تطوير المناطق المظلمة وإصلاح العقول وعدول الطغاة عن طغيانهم ، لم يفكر لطفي السيد ولو لثوان في العرض والمنصب والسلطة فاعتذر بلطف) ، وهنا أدرك بطبيعة الحال أن قدر الأستاذ والكاتب ارفع من منصب رئيس جمهورية واقل من نبي .

ومن هنا تجدر الإشارة إلى أن الباحثين الجامعيين يعانون من إشكالات ونواقص تعيق عملهم مما يجعل من قدراتهم قلية الفائدة لا تتناسب مع القدرات المفترضة والواقعية ، ولعل ما يمكن الإشارة إليه :

١–قلة عدد الباحثين المتفرغين بالرغم من وجود نظام خاص لهم في الجامعات .

٢– عدم إعطاء الفرصة لحملة الدكتوراه من الخريجين الجدد على التدريب على البحث العلمي وانخراطهم مباشرة في عملية التدريس.

٣–النزعة الفردية لإجراء البحوث وندرة تكوين فرق بحثية متكاملة .

٤–انشغال عدد كبير من هيئة التدريس في العمل الإضافي .

٥–قلة عدد طلبة الدراسات العليا الذين يتدربون على البحث العلمي للاستفادة منهم لوصفهم قوة عاملة نشطة في مشاريع البحث العلمي التي يشرف عليها أساتذتهم.

٦– ندرة الفرص المتاحة لمساعدي الباحث والفنيين للتدريب في الدول المتقدمة والتعامل مع الأجهزة المتخصصة وصيانتها في المختبرات البحثية .

يمكن القول ان واقع التعليم في العراق لا يتناسب مع الإمكانات البشرية والمادية الكبيرة المتوفرة ، مما يعني ضرورة إزالة المعوقات التي تقف حائلا دون الانخراط النشاط في البحث العلمي والتطوير المستمر في جميع هيئات ومؤسسات المجتمع ، ويتطلب ذلك إعادة النظر في أساليب التدريس في المراحل التعليمية المختلفة وبخاصة المراحل الأساسية ، حيث ينبغي التخلص من أساليب التعليم التلقيني وإطلاق العنان للتفكير والتأمل والإبداع وخلق ثقافة البحث العلمي .

٤- إنهاض الجامعات وتطويرها ودمجها في المجتمع

أصبح تقويم التعليم العالي ضرورة ملحة لا يتجزأ من العملية التعليمية ، كما أصبح شرطا أساسيا تشترطه جميع هيئات الاعتماد الأكاديمية العالمية (١٧) بل وان هذا التقويم يتجدد ويعطي دورا أكثر أهمية ، ولهذا فان نسبة مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال التي تطبق أساليب متنوعة التقويم تعتمد على خطط شاملة تستهدف تجويد التعليم الجامعي (١٨) لذا يجب وضع خطة لترشيد التعليم العالي في العراق وتشكيل فريق عمل يتابع الخطوات حول التوجهات المستقبلية للتعليم العالي في العراق ثم وضع إستراتيجية وإنشاء هيئات وطنية مستقلة في إطار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لضمان الجودة وتحسين الأداء النوعي لمؤسسات التعليمية .
ولعل الهدف من ذلك هو استجابة مع الأولويات الإستراتيجية الوطنية للارتقاء بالتعليم الجامعي ليؤدي دوره باستمرار في تطوير وخدمة المجتمع ومن ثم الوصول إلى هذا الهدف وعليه يمكن وضع حلول عبر مواضيع يمكن تناولها تباعا.

٤-١ إنشاء هيئة للجودة في كل جامعة عراقية

من اجل الوصول إلى نوعية وكفاءة الأداء لابد من أن تعتمد الدولة إلية للحفاظ على الجودة من خلال إنشاء هيئات تؤمن معايير محددة للحفاظ على جودة التعليم ونوعيته ، إن هذه الهيئات تهدف إلى ما يلي (١٩)

١- المساهمة إلى جانب آليات أخرى في تعزيز النوعية في التعليم العالي والتأكد من إن الطلبة سيحصلون على شهاداتهم وفق معايير أكاديمية تؤهلهم للاندماج بالمجتمع وتوفر سوق العمل وفق برنامج تنظمه الدولة للتغلب على حالة البطالة بعد التخرج .
٢- التأكد في حالة وجود إي نقص في الالتزام بمعايير الجودة تتخذ إجراءات لتحسين الوضع مع خلق معايير للتعليم الداخلي .
٣- التأكد من إن الأموال العامة تذهب للأهداف الموضوعة من اجلها والتأكد من إمكانية محاسبة أي مؤسسة .
٤- تتبع هذه الهيئة مباشرة لرئاسة الجامعة وتمنح الصلاحيات حالها حال إي عمادة في الجامعة .
٥- تتولى الهيئة المراقبة والضبط وتنفذ احترام العمليات التعليمية والبرامج والخدمات المساندة والجوانب الإدارية والمالية ، وعليها نشر ثقافة الجودة والترويج لها بمختلف الوسائل في أرجاء المؤسسة وعليها أن تحدد المشاكل وان تقترح الحلول وان تتابع عمليات التحسين المستمر لجودة التعليم ومدى الاستفادة منه ، وتنفذ التقييم الذاتي سنويا فضلا عن مساندة الجهود التي تبني برامج تدريبية لتطبيق الجودة في مراحلها المختلفة .

٦- تنسيق وإعداد البرامج الأكاديمية الجديدة بالجامعة وتشجيع التعاون محليا وعربيا ودوليا من خلال القيام بدورات تدريبية في مجال الجودة في التعليم العالي.

4-2 أنشاء مركز وطني للتعليم الجامعي

لعل أهم ما يجب أن تتسم به مناهج التعليم هي تنوع مصادره ومصادر الحصول على المعلومات والعمل على تعزيز الاتجاه الذي يقود إلى تنوع تلك المصادر بدلا من الاتجاه التقليدي الذي يجعل الأستاذ والكتاب المصدرين الرئيسين ، وهنا لابد أن تتم الاستعادة من كثير من مصادر التعليم المعاصرة البشرية والمادية على المستوى الرسمي وغير الرسمي كتوفر أجهزة الحصول على المعلوماتية وشبكات الاتصال الدولية وإشاعة استعمالها ، كما يجب أن يبقى المعلم والمتعلم على اتصال مستمر مع التطورات الجديدة من خلال الاتصال المباشر مع المتخصصين على المستوى الدولي ، ويشكل المجتمع المحلي والعالمي مصدرا رئيسا من مصادر التعليم للمنهج ، فالقضايا والمشكلات المحلية والعالمية وما يتصل بها من معلومات تسهم في إثراء المنهج وتمكين المتعلم من فهم العالم المحيط به وتجعل للمعرفة المكتسبة معنى (٢٠)

لذا فان أهمية إنشاء مركز وطني للتعليم يتأتى من إسهامه في تطوير التعليم العالي ويحقق أهدافه في نواحي عدة لعل أهمها :

- تخطيط المناهج الدراسية لكليات الجامعات على أسس تربوية .
- تطوير طرق التدريس لا ثراء العملية التعليمية.
- إعداد وتنفيذ الدورات التدريبية لا أعضاء هيئة التدريس بالجامعة .
- تطبيق نظم الادرارة الحديثة على المؤسسات التعليمية وإجراء البحوث على مختلف التخصصات في الجامعات .

٤-٣ إنشاء هيئة مشتركة للتعاون والتنسيق بين فعاليات كل من سوق العمل والتعليم العالي

يمكن أن تتولى هذه الهيئة ما يلي:

- تعريف سوق العمل بمؤسسات التعليم العالي وبرامجها الدراسية ونظمها الأكاديمية وشهادات ومؤهلات وخبرات خريجيها ، من اجل إيجاد فرص عمل جديدة واستيعاب الخريجين الجدد، مما يوفر استيعاب القدرات البشرية في السوق.
- العمل على إشراك سوق العمل في تحديد مخرجات العملية التعليمية .
- اطلاع مؤسسات التعليم العالي على كافة البيانات والمعلومات الضرورية لتمكينها من فهم أفضليات سوق العمل وتحديد احتياجاته ثم إعادة تحديد مواصفات المنتج التعليمي والعمليات المرتبطة به لتمكين مؤسسات التعليم من تزويد سوق العمل بقدرات بشرية كفوءة تتسم بالمرونة والقدرة والإبداع والابتكار ومتجانسة مع التجدد وبشكل يظمن الاستمرار.
- فتح مؤسسات العمل أمام تدريب مكثف للطلبة خلال دراستهم الأكاديمية مما يسهل انتقالهم اللاحق من المجال الأكاديمي إلى الإنتاج الاقتصادي والخبرات التي يحتاجها سوق العمل.
- تشجيع الأعمال البحثية والتطويرية المشتركة بين الاكادميين والاقتصاديين والصناعيين وتعزيز الثقة في البحث العلمي والجامعي وإيجاد التمويل لمشاريع بحثية لصالح مؤسسات العمل .

إن ذلك يسهم في أن يكون التعليم العالي ذات أهداف ومقاصد سياسية وموضوعات من حيث نوعيتها وطرق تعليمها وأساليب تقويمها مناسبا لظروف العصر ويتطلب ذلك التخطيط على المستويين القصير الأمد والطويل الأمد فالأول يواجه متطلبات المتعلمين الحالية التي قد تصادفهم في حياتهم ، والثاني يهدف إلى المستقبل ومواجهته بأسلوب علمي وهذا بطبيعة الحال يستدعي إخضاع المناهج في الجامعات العراقية بصفة دورية للتطوير والتحسين والكفاءة في الاداء بناءا على ما تستقر على الدراسات العلمية والتقدم التكنولوجي السريع لتواكب المناهج ظروف العصر ومتطلبات المجتمع العراقي التنموية .

٥- نتائج وتوصيات البحث

٥-١ نتائج البحث

لقد انصرف هذا البحث الى محاولة البرهنة على فرضية مفادها ان تحديد الاهداف للتعليم العالي والجامعات فضلا عن ترتيب نظام متكامل مستقل لهما ، يضمن الاصلاح والتجدد والاندماج في المجتمع الذي يؤدي بالضرورة الى تنمية القدرات والمهارات بالشكل الامثل ، وذلك انطلاقا من منهجية تجمع بين تاثير الجزء (الجامعات) بالكل (المجتمع) والعكس ايضا صحيح ، ومن اجل ذلك فان الارتقاء بالتعليم العالي هو ضرورة ملحة يفرضها الواقع وبدون ذلك لا يمكن ان تتطور اي امة ، وفي ضوء المستجدات والمتغيرات المتسارعة في العالم لابد من تحديد المشاكل التي يعاني منها التعليم في العراق والثغرات والنواقص التي ينبغي معالجة جوانب القصور فيها ، وعلية لابد من اتفاق عام على حل هذه المشاكل والثغرات من خلال القائمين على شؤون التعليم العالي والعاملين فيه والمتلقين له والمتأثرين بنتائجه ، فربما يرى بعض القائمين على شؤون التعليم العالي يعد ناجحا اذا انتج خريجا ذا شخصية سوية مستنيرة قادرة على تسويق نفسه في ظروف شديدة التناقض ، قادرا على الابتكار وعلى الحوار والدفاع عن وجهة نظره ،في حين يرى اخرين كاصحاب العمل والصناعيين ان التعليم العالي يعد ناجحا اذا زود الخريج بالمهارات العلمية وجعله قادرا على انجاز على انجاز العمليات العقلية اللازمة للانتاج .

ولكن من وجهتي النظر هاتين لو اهتمت الجامعات باحداها دون الاخرى سوف تنعكس سلباعلى الخطط الدراسية وعلى الدور الذي يمكن ان تلعبه الجامعة في المجتمع ، فلتحقيق الهدف الاول لابد من ان تحتوي الخطط على قدر كبير من مواد مهارات الاتصال ، والمواد التي تعنى بالثقافة العامة وبصقل الشخصية وبتنمية القدرة على الحوار والابتكار ،وهذا يتطلب زيادة التخصصات في هذا المجال ،وهذا يكون بطبيعة الحال على حساب مواد التخصاصات الاخرى ، الامر الذي يجعل تحقيق الهدف الثاني بصورة كاملة اقل احتمالا ، وهذا ما تشهده ا لجامعات العارقية ، فلم تستطع على مدى اكثر من اربعة عقود ان تؤمن فرصة عمل للمتخرجين منها في الوقت الذي زودت به المتلقي للتعليم بالمهارات اللازمة لاداء وظيفته بشكل مناسب ، ومن هنا فان المتلقي للتعليم في هذه الحالة تفقد ثقته بفعالية التعليم مما ينعكس سلبا ازاء دور الجامعات في المجتمع ، كون هكذا حالة تجعل من التعليم ما هو الا مضيعة للجهد والوقت والمال كون فرص العمل غير متوفرة بعد ان يتخرج منها المتلقي ، وهذا بطبيعة الحال لايريده المجتمع ولا ينسجم مع وجهة النظر التي تقول ان التعليم العالي حق للجميع والجامعة هي بالاساس انشأتها بيئتها لتؤدي الدور الذي يعزز متطلبات المجتمع وتنمية قدراته ورفع شأنه عاليا .

ومن هنا فان التفاعل بين الاتجاهين اعلاه يؤدي الى رفع القيم التي تعكس صورة المجتمع كونها الرابط والمعيار الاساس للسلوك الفردي- الاجتماعي ، والمجتمع في عمومه لا يتكون دون

وجود هذا البناء فهو بحاجة الى الى اشباع سوق العمل بالتخصصات اللازمة كما هو بحاجة الى تنمية القدرات العلمية والمعرفية والابتكار والمشاركة في توجية صنع السياسية وصنع القرارات باسلوب البحث العلمي الهادف يساعد المتخصصين والقائمين على قمة الهرم في الدولة في اداء عملهم بشكل امثل ، وبطبعة الحال هذا تحدده اهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه الجامعات من خلال الصلة الوثيقة بين الجامعات على مستوى الداخل والخارج من جهة وبين المجتمع لتحقيق طموحات التنمية والتغلب على تحدياتها ، وذلك عبر مساعيها في خدمة المجتمع من خلال التمييز العلمي والبحثي واعداد الكوادر البشرية

٥-٢ التوصيات

لكي تحقق الجامعات رسالتها وفق هذا المنظور فان عليها العمل وتكوين رؤيتها المستقبلية من خلال مايلي :

- اعطاء الاولوية في اعداد البرامج التعليمية للمستوى النوعي ومواكبة احتياجات سوق العمل ، وتوفير بئية تعليمية ثقافية تخدم احتياجات الطلاب العلمية والثقافية مع تنمية مهاراتهم وقدراتهم الذاتية وربطهم بما يدور في فلك بيئتهم المحلية وخارجها .
- توفير بيئة بحثية متميزة ومرتبطة قدر الامكان باحتياجات المؤسسات الانتاجية .
- توفير برامج دراسات عليا متنوعة للاسهام في اثراء المعرفة وتاهيل الكفاءة العلمية والمهنية المتخصصة لمسايرة التقدم السريع للعلوم التقنية وللمساهمة في معالجة قضايا المجتمع .
- السعي الى التواصل مع المجتمع وتلبية احتياجاته لتحقيق تنمية متوازنة تاخذ في الاعتبار خطط الدولة التنموية .
- مواصلة تقديم خبرتها الاستشارية والبحثية للمجتمع بصورة متميزة حتى تثمن وتصبح مصدرا للدخل تعزز به امكاناتها وقدراتها البحثية .
- المضي قدما في برامج تطوير كوادرها ، كبرامج التاهيل والتدريب والدورات المختلفة .
- تاخذ الجامعات بعين الاعتبار تزايد التراكم المعرفي وتخضع برامجها الدراسية ومناهجها للتقويم الدوري وفقا للمعايير القياسية.
- اجراء الابحاث العلمية والعمل على خدمة المجتمع وفق اسس تعاقدية بين الجامعة والطرف المستفيد في المجالات التالية :
  - اجراء الابحاث والدراسات لصالح الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في المجتمع
  - تقديم الاستشارات المهنية والفنية.
  - تقديم الدورات الدراسية والتدريبية لقطاعات المجتمع بهدف رفع الكفائة المهنية والعلمية ودعم مهارات الكفاءات العاملة في مختلف القطاعات .
  - تقديم محاضرات وندوات وحلقات حوار بهدف تنمية ثقافة المجتمع وممارسة الدور التنويري للجامعة .
  - المشاركة في نشاطات الهيئات المعرفية في المجتمع كالمكتبات والمتاحف ودور الاثار والمعارض وتقديم المشورة المتخصصة .
  - تقديم المعلومات والبيانات العلمية لهيئات المجتمع .

من خلال ما تقدم نستطيع القول ان مدى قدرة الانظمة التعليمية في الجامعات ما هي الا عامل رئيسي في التنمية بالقيام بوظيفة ثلاثية (اقتصادية وعلمية وثقافية) ،فضلا عن انها قادرة على التكيف مع الاتجاهات الجديدة في المجتمع وهذا يوصلنا الى احدى المسؤوليات الاساسية في التعليم التي من

خلالها يتم نشر قيم الانفتاح والتفاهم المتبادل مع الاخرين ، اي زرع قيم السلام ، وان يخلق التعليم لغة عالمية تتغلب على بعض التناقضات وان ينقل رسالة الى سكان العالم تخاطب البشر في كل ابعادهم .

٦- الهوامش والمصادر

١- للمزيد انظر: مجدي ابراهيم ، تطوير التعليم العالي عصر العولمة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ،ص٣٦ فما فوق

٢- محسن صياح غزال ، ضعوهم وراء قضبان لاجل تبعيث التعليم ،مجلة الازمنة العربية ، العدد٢٧٢-١٥ يونيو،٢٠٠٤

٣- ابو هلال واخرون ، مدى توافق التعليم العالي مع سوق العمل المحلي دراسة تحليلية ، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، سلسلة تقارير الابحاث رقم (٩) ، نابلس ،١٩٩٨،ص٨٤-٨٩

٤- مجدي ابراهيم ، مصدر سابق ،ص٢٣

٥- ابو هلال واخرون ، مصدر سابق ،ص٧٠

٦- عبد العزيز ابو نبعة ،ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم،بحث مقدم لمؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر ، جامعة الامارات ، ١٩٩٨

٧- احمد مصطفى ،برنامج ادارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها ، المركز العربي للتدريب التربوي لدول الخليج العربي ،٢٣-٢٠٠٢/٦/٢٦،قطر ،٢٠٠٢، ص٢٠

٨- تيسير عبد الجبار الالوسي ،اراء وملاحظات في تطوير التعليم العالي والجامعة في العراق: http//www.arabmoheet.net/forum/default.asp?codepage=3&topic_no=6195

٩- المصدر نفسة

١٠- ازمة البحث العلمي : http//www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2004/07/articale02.shtm

١١- تيسير عبد الجبار ، مصدر سابق

١٢- عبد علي حسن ، رؤية مستقبلية للمناهج الدراسية في القرن الجديد وانعكاسها على برامج اعداد المعلم ،بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثاني ((الدور المتغير للمعلم العربي في مجتمع الغد)) ،جامعة اسيوط ، مصر، ص ١٠٧-١٠٨

١٣- عبدر الرحمن بدر، مناهج البحث العلمي ،وكالة المطبوعات ، الكويت ،٢٠٠١

١٤- محسن صباح غزال ، مصدر سابق

١٥- المصدر نفسة

١٦- http://www.freewebs.com/artical/qazaz1.htm

١٧- نعمان شحادة ، نحو استراتيجية جامعيةعربية جديدة ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي ،دور الجامعات العربية في تعزيز الهوية العربية ، والمقدم للاجتماع السادس والثلاثون لمجلس اتحاد الجمعات العربيةوالمنعقد بجامعة قطر في الفترة٤-٦ /٢٠٠٣/١٠ ، قطر ،٢٠٠٣

١٨- المصدر نفسة

١٩- المصدر نفسة

٢٠- المصدر نفسة

٢١- ابو هلال واخرون ، مصدر سابق

Abstruct
Dialectic of partial and absolute

In Islamic thought

The issue that we are trying here addressed an important part of the structure of thought Salamis, which accounted for meta-cognitive structure, they reflect the political reality, social and economic infrastructure as are the profound reality of living in the OIC.

The relationship between these cultural infrastructure in the area of theoretical research in the field of theology, philosophy and mysticism associated with the pattern of Islamic culture that reflects the ideological position of my faith is the absolute center comes with a dominating presence and rights conscious level II, Man is the successor to God in the management of the presence according to the letter sent by God and entrenched The instinct and reason was that the system is based on beliefs that exist She gave him a vision of faith based on the metaphysical belief in God should be absolute lesbian who is not something that came to this research in his criticism of Muslims in the citation of the absolute cross partial measure through by the absent witness with demilitarization Any perception of absolute Mahit presence.

Research problem: a partial understanding and absolute obsession however, accompanied rights throughout history in the long struggle with the cosmic forces behind it.

Launched be a sacred ideal, and has acquired a rise sprawl and spiritual history, and in the later stages there was a sense of a world-spiritually aware crane interfere with the daily life of man.